الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

14–18 تشرين الأول/أكتوبر 2018

الجمعية العامة
البند 2

A/139/2-P.7
14 تشرين الأول/ أكتوبر 2018

النظر في طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي
مُقدم من وفدي هولندا والمملكة المتحدة

في 14 تشرين الأول / أكتوبر 2018، تلقى الامين العام طلباً من رئيس المجموعة البريطانية لدى الاتحاد البرلماني الدولي حيث قدم وفدا هولندا والمملكة المتحدة اقتراحاً مشتركاً بشأن بند طارئ لإدراجه في جدول أعمال الجمعية الـ139 بعنوان:

"الحاجة الملحة لحل الأزمة الإنسانية الناجمة عن تدهور الديمقراطية البرلمانية في فنزويلا"

وسَيجد المندوبون في الجمعية العامة الـ 139 مرفقاً نص الرسالة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التفسيرية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـ 139 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفدي هولندا والمملكة المتحدة يوم الاثنين 15 تشرين الأول/ أكتوبر، 2018.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

بموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضـــو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يغطيه الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضع دولي هام حدث مؤخراً يستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المناسـب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشـد الاسـتجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت.

(ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية.

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شـــرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه.

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

A/139/2-P.7

ملحق 1

الأصل: الإنجليزية

الاتصالات الموجهة إلى الأمين العام من قبل

رئيس المجموعة البريطانية لدى الاتحاد البرلماني الدولي

14 تشرين الأول/ أكتوبر 2018

عزيزي الأمين العام،

وفقاً للقاعدة 11 الفقرة 1 من لوائح الجمعية، يرغب وفد المملكة المتحدة بالشـــراكة مع وفد هولندا في تقديم طلب لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـــ139 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد في جنيف، سويسرا من 14 إلى 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 بعنوان:

"الحاجة الملحة لحل الأزمة الإنسانية الناجمة عن تدهور الديمقراطية البرلمانية في فنزويلا"

تجدون طيه مذكرة تفسيرية موجزة ومشروع القرار دعماً لهذا الطلب.

بإخلاص،

(التوقيع) نيغل إيفانز، برلماني

رئيس المجموعة البريطانية لدى الاتحاد البرلماني الدولي

(مقدم بالشراكة مع

وفد هولندا)

A/139/2-P.7

ملحق 2

الأصل: الإنجليزية

الحاجة الملحة لحل الأزمة الإنسانية الناجمة عن تدهور الديمقراطية البرلمانية في فنزويلا

مذكرة تفسيرية قدمها وفدا هولندا والمملكة المتحدة

يهدف مشروع القرار المقترح هذا إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة لعمل برلماني عالمي متضافر لمعالجة الأحداث الجارية في فنزويلا والتي تهدّد الديمقراطية البرلمانية وحقوق الإنسان. وتَعرقَل سير العمل الدستوري لعضو الاتحاد البرلماني الدولي، الجمعية الوطنية لفنزويلا، بسبب التدهور الشديد والسريع في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع التأثيرات الإقليمية الخارجيّة التي تسببت بحدوث أزمة إنسانية في البلد وخلقت ضغوطاً على البلدان المجاورة في التعامل مع تدفقات المهاجرين غير المسبوقة.

لمحة

تكشفت أحداث كارثة إنسانية من صنع الإنسان في فنزويلا، وتفاقمت بسبب سنوات من سوء الإدارة والفساد من جانب حكومة مادورو التي ما زالت ترفض الاعتراف علناً بوجود أزمة. كان هناك تدهور حاد في المناخ الديمقراطي في البلاد مع إسكات الصحافة الحرة وغيرها من المؤسسات الرئيسة التي تعرّضت للخطر.

كما حدث أيضاً قمع عنيف للاحتجاجات المدنية مع المتظاهرين المسجونين أو المتعرضين للضرب من قبل قوات الأمن إلى درجة الإصابة الشديدة أو الوفاة. يقدر عدد السجناء السياسيين في فنزويلا بالمئات، وقد تمّ اعتقال آلاف الأشخاص بصورة تعسفية. وعلى الرغم من أن العديد منهم مدنيين، يحاكمون في محاكم عسكرية. ووردت أنباء عن ممارسة التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة في أماكن الاعتقال، بالإضافة إلى ادعاءات بعمليات إعدام من دون أحكام قضائيّة. ومن الحقائق الصارخة أن فنزويلا تصنّف الآن الدولة الأكثر عنفاً في العالم عدا عن كونها تشهد نزاعاً مسلحاً فعلياً، حيث تُعزى آلاف الوفيات العنيفة إلى الاضطرابات الأخيرة.

وكنتيجة مباشرة لهذا التدهور، عانى أكثر من مليون شخص نقصاً مزمناً في الغذاء أدى إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية والوفيات بين الأطفال. ولا تزال تكلفة الغذاء غير ممكنة التحمل بالنسبة لمعظم السكان بسبب التضخم المفرط ونقص الأدوية الذي أدى إلى تزايد حالات الإصابة بالحصبة والدفتيريا والسل والمراحل الأولى من شلل الأطفال لأكثر من 25 عاماً. وللهروب من هذه الصعوبات، تقدّر وكالات الأمم المتحدة أنّ أكثر من 2.3 مليون

فنزويلي قد هاجروا إلى البلدان المجاورة وإلى مناطق أوسع نطاقاً. يمثل هذا واحداً من أكبر حالات نزوح الأشخاص في تاريخ أمريكا الجنوبية مع تأثير كبير على البلدان المجاورة، وخاصة كولومبيا.

في 28 أيلول/ سبتمبر 2018، وافقت المحكمة الجنائية الدولية (ICC) على طلب خمسة بلدان في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وكولومبيا وتشيلي وباراغواي وبيرو) وكندا للتحقيق في جرائم ضدّ الإنسانية من قبل نظام مادورو. ويعتبر هذا الحدث غير مسبوق لأنه أول حالة في تاريخ الدول التي تحيل دولة أخرى إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتؤكد هذه الإجراءات وحدها مخاوف المجتمع الدولي في هذه الأزمة غير المسبوقة والحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء.

A/139/2-P. 7

ملحق 3

الأصل: الإنجليزية

الحاجة الملحة لحل الأزمة الإنسانية الناجمة عن تدهور الديمقراطية البرلمانية في فنزويلا

مشروع قرار مقدم من وفدي هولندا والمملكة المتحدة

إن الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تعرب عن قلقها* إزاء الوضع الإنساني المتفاقم باستمرار في فنزويلا والذي ينطوي على نقص حاد في الغذاء والمرافق الطبية مما أدى إلى فرار الملايين من مواطنيها من بلدهم من أجل اللجوء،

(2) *وإذ تدين* أعمال الحكومة الوطنيّة، التي تبدي، بالإضافة إلى انتهاك أبسط المبادئ الديمقراطيّة وحقوق الإنسان وسيادة القانون، استهتاراً ولا مبالاة حيال تدهور الوضع والبؤس الذي يواجه سكانَها المدنيين،

(3) *وإذ تؤكّد* على الحاجة الملحّة إلى المجتمع الدولي، بما فيه أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، للتصرف لمعالجة محنة الآلاف من الفنزويليين، بما في ذلك دعم التحقيقات الدولية في الانتهاكات والجرائم المزعومة لاستعادة العدالة ومحاسبة المسؤولين عنها، عند الضرورة،

1. *تدعو* المجتمع البرلماني العالمي لدعم الحوار الدولي السلمي والإجراءات العلاجية لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية الخطيرة في فنزويلا من خلال ممارسة الضغط الدولي على السلطات الوطنية لمعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة لسكانها؛

2. *تدعو أيضا* الحكومة الفنزويلية إلى أن تستعرض على نحو عاجل أكثر الاحتياجات إلحاحاً من قبل سكانها لتسهيل الوصول إلى المساعدات الإنسانية وتخفيف الضغط على الحركات واسعة النطاق لمواطنيها في أماكن أخرى من المنطقة، في حين تشجع أيضاً المساعدات الدولية لتلك البلدان للتعامل مع تدفقات المهاجرين هذه؛

3. *تؤيد بقوة* الجهود الدولية، ولا سيما من خلال المحكمة الجنائية الدولية، للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات في فنزويلا من أجل ضمان تقديم المرتكبين لأيّة جرائم إلى العدالة، وضمان إنصاف الضّحايا، بما في ذلك الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين؛

4. *تعرب عن* تضامنها مع الشعب الفنزويلي والزملاء البرلمانيين في الجمعية الوطنية، دعماً لحوار وطني ومصالحة موثوق بهما من أجل إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية، حرة وديمقراطية في أقرب وقت ممكن وفقاً للقواعد والمعايير الدولية؛

5. *تتعهد* بتقديم دعمٍ عمليٍّ مجدٍ لاستعادة الشرعية وسلطات الرقابة التنفيذية والتشريعية والقضائية والانتخابية المناسبة دستورياً، وهي كافية لاستعادة الحكم الجيد والفعال في فنزويلا.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

139th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 14-18.10.2018

Assembly
Item 2

A/139/2-P.7
14 October 2018

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 139th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegations of the Netherlands and the United Kingdom

On 14 October 2018, the Secretary General received a request from the Chair of the British Group of the Inter-Parliamentary Union whereby the delegations of the Netherlands and the United Kingdom submit a joint proposal for an emergency item for the inclusion in the agenda of the 139th Assembly of an emergency item entitled:

"The urgent need to resolve the humanitarian crisis caused by the deterioration of parliamentary democracy in Venezuela".

Delegates to the 139th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 139th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegations of the Netherlands and the United Kingdom on Monday, 15 October 2018.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.

(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.

(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.

(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

E

A/139/2-P.7
ANNEX I
Original: English

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE SECRETARY GENERAL BY THE CHAIR OF THE BRITISH GROUP OF THE INTER-PARLIAMENTARY UNION

14 October 2018

Dear Mr. Secretary General,

In accordance with Rule 11.1 of the Rules of the Assembly, the delegation of the United Kingdom in partnership with the delegation of the Netherlands wishes to request the inclusion of an emergency item in the agenda of the 139th Inter-Parliamentary Union Assembly which will be held in Geneva, Switzerland from 14 to 18 October 2018 entitled:

"The urgent need to resolve the humanitarian crisis caused by the deterioration of parliamentary democracy in Venezuela".

Please find attached an explanatory memorandum and a draft resolution in support of this request.

Yours sincerely,

(Signed) Nigel EVANS, MP
Chair of the British Group of the
Inter-Parliamentary Union
(Submitted in partnership with the
delegation of the Netherlands)

THE URGENT NEED TO RESOLVE THE HUMANITARIAN CRISIS CAUSED BY THE DETERIORATION OF PARLIAMENTARY DEMOCRACY IN VENEZUELA

Explanatory memorandum submitted by the delegations of the Netherlands and the United Kingdom

This proposed draft resolution aims to highlight the urgent need for concerted global parliamentary action to address ongoing events in Venezuela which are threatening parliamentary democracy and human rights. The constitutional functioning of an IPU Member, the National Assembly of Venezuela, has been impeded by a severe and rapid deterioration of political, economic and social conditions with broader regional impacts which has caused a humanitarian crisis in the country and has created pressures for neighbouring countries in coping with unprecedented migrant outflows.

Background

A man-made humanitarian disaster is unfolding in Venezuela, exacerbated by years of mismanagement and corruption by the Maduro Government which still refuses to accept publicly that a crisis exists. There has been a severe deterioration of the democratic climate in the country with the free press silenced and other key instutions compromised.

There has also been violent repression of civilian protests with demonstrators imprisoned or beaten by security forces to the point of severe injury or death. There are estimated to be hundreds of political prisoners in Venezuela and thousands of people have been arbitrarily detained. Many of them, despite being civilians, are tried in military courts. There have been reports of torture and inhuman and degrading treatment in detention facilities, in addition to allegations of extrajudicial killings. It is a stark fact that Venezuela now ranks as the most violent country in the world outside of those experiencing actual armed conflict, with thousands of violent deaths attributed to recent unrest.

As a direct result of this deterioration, more than one million people have faced chronic food shortages resulting in increasing rates of child malnutrition and infant mortality. Food remains unaffordable for most of the population due to extreme hyperinflation and a lack of medicines has led to growing incidences of measles, diphtheria, and tuberculosis, and the first instances of polio in more than 25 years. To escape such hardships, United Nations agencies estimate that more than 2.3 million Venezuelans have migrated to neighbouring countries and to the wider region. This represents one of the largest displacements of people in the history of South America with significant impact in neighbouring countries, particularly Colombia.

On 28 September 2018, the International Criminal Court (ICC) approved a request by five Latin American countries (Argentina, Colombia, Chile, Paraguay, and Peru) and Canada to investigate crimes against humanity by the Maduro regime. This is unprecedented in being the first case in history of States referring another State to the ICC. These actions alone underscore the concerns of the international community at this unprecedented crisis and the urgency for action.

THE URGENT NEED TO RESOLVE THE HUMANITARIAN CRISIS CAUSED BY THE DETERIORATION OF PARLIAMENTARY DEMOCRACY IN VENEZUELA

Draft resolution submitted by the delegations of the NETHERLANDS and the UNITED KINGDOM

The 139th Assembly of the Inter–Parliamentary Union,

(1) *Expressing concern* regarding the ever-worsening humanitarian situation in Venezuela involving severe food and medical shortages which has led to millions of its citizens fleeing their country for refuge,

(2) *Condemning* the actions of a national Government which, in addition to violating the most basic democratic principles, human rights and the rule of law, appears callously indifferent to the deteriorating situation and misery facing its civilian population,

(3) *Stressing* the urgent need for the international community, including all Members of the IPU, to act to address the plight of thousands of Venezuelans including, where necessary, supporting international investigations of alleged abuses and crimes to restore justice and hold to account those responsible,

1. *Calls upon* the global parliamentary community to support peaceful international dialogue and remedial action to address this serious humanitarian crisis in Venezuela by exerting international pressure on the national authorities to address the urgent humanitarian needs of its population;

2. *Also calls upon* the Venezuelan Government to urgently review the most pressing needs of its population to facilitate access to humanitarian aid and lessen the pressure for large-scale movements of its citizens elsewhere in the region, while also encouraging international assistance for those countries coping with these migrant outflows;

3. *Strongly supports* international efforts, particularly through the International Criminal Court, to investigate allegations of abuses in Venezuela in order to ensure that the perpetrators of any crimes are brought to justice and that victims find redress, including through the immediate release of all political prisoners;

4. *Expresses* solidarity with the Venezuelan people and parliamentary colleagues in the National Assembly, in support of a credible national dialogue and reconciliation in order that free and democratic presidential, parliamentary and local elections can be held as soon as possible in accordance with international norms and standards;

5. *Pledges* to give meaningful practical support for the restoration of legitimate and constitutionally appropriate executive, legislative, judicial and electoral oversight powers, sufficient to restore good and effective governance in Venezuela.